

Distr.: General  
28 November 2017  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية

على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة وتعزيز

التكامل والتعاون الاقتصاديين

الدورة الأولى

جنيف، ٢٦-٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة  
الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة  
والمستدامة وتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين عن  
دورته الأولى

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، ٢٦-٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-21070(A)



\* 1 7 2 1 0 7 0 \*

## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	مقدمة	
٣	.....	موجز مقدم من الرئيس	أولاً -
٣	.....	الجلسة العامة الافتتاحية	ألف -
٤	.....	تسخير شبكات الإنتاج الدولية من أجل تعزيز النمو الشامل للجميع والقدرات الإنتاجية المحلية	باء -
١٠	.....	المسائل التنظيمية	ثانياً -
١٠	.....	انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٠	.....	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٠	.....	نتائج الدورة	جيم -
١٠	.....	اعتماد تقرير الاجتماع	دال -
١١	.....	الحضور	المرفق

## مقدمة

انعقدت الدورة الأولى لـ "اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية الموازية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة وتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين" في قصر الأمم في جنيف يومي ٢٦ و٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وفقاً للاختصاصات التي أقرها مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية الحادية والثلاثين المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٧ (TD/B(S-XXXI)/2).

### أولاً - موجز مقدم من الرئيس

#### ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

١- أكدت نائبة الأمين العام للأونكتاد، في كلمتها الافتتاحية، أن التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي على مدى السنوات الخمسين الأخيرة جعلت من الإسراع بتحقيق التكامل الاقتصادي أمراً أشد صعوبة وحتمية مما مضى. فقد أثر تحول التجارة من إنتاج السلع وتصديرها إلى أداء مهام أو خدمات تجارية محددة، إلى جانب التقدم الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تأثيراً بالغاً في بنية الإنتاج والتجارة في العالم. وقد اغتنمت بعض البلدان النامية الفرص السانحة من هذا التحول وبدأت في تصدير منتجات أعلى قيمة من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. غير أن البلدان النامية تواجه عقبات جديدة ناشئة من التجزؤ ومن الخطر الذي يشكله التخصص الضيق النطاق، وهما عاملان من شأنهما أن يضيقا قاعدتها التكنولوجية وأن يزيدا من اعتمادها على الشركات عبر الوطنية في الوصول إلى الأسواق الدولية. وشددت نائبة الأمين العام على أن اغتنام هذه الفرص وتذليل تلك العقبات يقتضيان صوغ استراتيجيات إنمائية متكاملة تمكن البلدان النامية من دخول شبكات الإنتاج الدولية ومن موازنة قدراتها مع فرص السوق.

٢- واستعرض مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد بعض القضايا الرئيسية التي ستناقش خلال الدورة. وأكد أن دخول سلاسل القيمة العالمية لا يضمن تحقيق التصنيع والتنمية الاقتصادية. وليس هناك دليل يذكر على وجود ترابط إيجابي بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتصنيع. فقد نجحت بعض البلدان، ولا سيما في شرق وجنوب شرق آسيا، في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، بينما لم تتوقف مسيرة هذا التقدم في بعض البلدان فحسب لا بل انحسرت. وتتصل القضايا الرئيسية في هذا الصدد بسبل تسخير سلاسل القيمة العالمية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبما يمكن أن تقوم به البلدان لدعم تحقيق النمو الشامل للجميع في ظل البيئة الاقتصادية الحالية التي تتسم بضعف الطلب العالمي وانخفاض أسعار السلع الأساسية وتزايد تقلب الأسواق المالية. ويقتضي إنعاش الطلب والتجارة على الصعيد العالمي وضع خطة طموحة تتجاوز الحلول التقليدية التي تركز على إزالة الحواجز التجارية وزيادة تحرير الاقتصاد. فالكثير من الشركات الدولية الكبرى تتنافس حالياً في أسواق يشوبها قصور شديد وفي عالم يتسم بالاستقطاب الشديد. وقد اعتمدت البلدان التي نجحت في الماضي، مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ومؤخراً الصين، على بناء القدرات الإنتاجية للقطاعات والشركات على حد سواء. وفي ضوء هذه الأمثلة، أشار مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية إلى أن استراتيجيات النمو وسياسات الصناعة في الاقتصادات النامية ينبغي ألا تركز، كما هو الحال في الوقت

الراهن، على الوسائل (أي تحرير الاقتصادات ورفع الضوابط التنظيمية والخصخصة) وإنما ينبغي أن تركز على الغايات (أي بناء القدرات وإيجاد فرص العمل وتنويع الاقتصاد والربط بين قطاعاته).

٣- وأكد الرئيس أن الهدف الرئيسي من الدورة هو فهم الظروف التي تهيئ لشبكات الإنتاج الدولية فرصة أن تكون بمثابة قوى دافعة لعجلة التنمية والنمو الشامل للجميع وفهم الاستراتيجيات الأنجع في هذا الصدد.

## باء- تسخير شبكات الإنتاج الدولية من أجل تعزيز النمو الشامل للجميع والقدرات الإنتاجية المحلية (البند ٣ من جدول الأعمال)

### سلاسل القيمة العالمية، والقدرات المحلية، والنمو الشامل للجميع

٤- تناولت الجلسة العامة الأولى موضوع سلاسل القيمة العالمية وعلاقتها بعملية التنمية برمتها. وسلط المتكلم الرئيسي، وهو وزير الصناعة والإنتاجية في إكوادور، الضوء على السبل التي تمكن البلدان من إدارة عملية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية إدارة ناجحة. وأشار إلى أن هياكل التصدير والإنتاج في إكوادور تركز أساساً على المنتجات الأولية والزراعية. غير أن الحكومة استثمرت أيضاً استثماراً كبيراً في المجالات المكملية، مثل البنية التحتية والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات اللوجستية والموارد البشرية، من أجل تحسين القدرة التنافسية للصادرات. وفي الوقت ذاته، اعتمدت إكوادور على سياسة صناعية تشجع التنويع والإنتاج الذي يتسم بقيمة مضافة عالية في قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية. وتغلّبت إكوادور على العقبات المتصلة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية وبدخول الأسواق الدولية من خلال تطبيق سياسة صناعية متكاملة تركز على خمسة مجالات رئيسية، هي ريادة الأعمال والابتكار، والجودة، والإنتاجية، والاستثمار، والأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة أطراً تنظيمية وهيئات بيئة اقتصادية مواتية للتصدير ويسرت الابتكار والقدرة على التنافس. وركزت الحكومة على تحسين جودة المنتجات، وتنويع السلع والخدمات، وتشجيع الابتكار القطاعي، وتعزيز نظام الإنتاج.

٥- وناقش المحاور الأول في الجلسة التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً في بناء نظم إنتاج محلية والتي تتصل بالروابط الرأسية والأفقية على حد سواء. فمشاركة البلدان الأفريقية، مثلاً، في سلاسل القيمة العالمية، تتركز في المراحل الأولية من هذه السلاسل ويظل نجاح المنطقة في دخول المراحل المتقدمة منها محدوداً ومقترباً بصعوبات في اغتنام فرص توليد القيمة. وبوجه عام، غالباً ما تركز أقل البلدان نمواً، لدى دخولها سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، تركيزاً أكبر على القطاع الأولي وقطاع الصناعات الاستخراجية مقارنة بقطاع الصناعات التحويلية. ولم تستفد هذه الاقتصادات بعد من التحول الصناعي ولا من النمو الشامل. وأكد المحاور أن نجاح نموذج تصنيع تقوده سلاسل القيمة العالمية أو الإقليمية يتوقف على التفاعل بين ثلاثة عوامل هي: نوع شبكات الإنتاج الوطنية والدولية، ونماذج الإدارة، والتغير التكنولوجي. فقد يؤدي التغير التكنولوجي السريع، مثلاً، إلى الإخلال بتوازن العمالة، مثلما حدث في قطاع التعدين في جنوب أفريقيا؛ ويتوقف الحفاظ على الوظائف بالتالي على مدى تكامل الاقتصاد المحلي تكاملاً رأسياً مع شبكات الإنتاج الدولية، وكذلك تكامله أفقياً عبر الشركات المنتجة وقطاعات نظام

الإنتاج المحلي ومستوياته. وقد تؤثر العوامل السياسية الاقتصادية أيضاً على تطوير نظم الإنتاج المحلية من خلال تحويل الحوافز والسماح لبعض الجهات الفاعلة بجني عائدات ريعية. وفي هذا السياق، تتوقف فعالية السياسات العامة والمشاريع التجارية واستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى استهدافها للمؤسسات والروابط الحيوية في نظم الإنتاج المحلية ومدى معالجة الصعوبات التي تعاني منها تلك النظم.

٦- وأشار المحاور الثاني إلى أن تصميم سياسات فعالة يتوقف إلى حد كبير على جودة البيانات المتاحة لصانعي السياسات. وأكد أهمية مسألة القياس في سلاسل القيمة العالمية في هذا الصدد. فنتيجة للفصل بين قطاعات الإنتاج إبان العقود القليلة الماضية، لم تعد الميزات النسبية للبلدان تُحدد من حيث المنتجات أو القطاعات، بل أضحى تحدد بشكل متزايد من حيث المهام أو الوظائف. ويمكن قياس مستوى التخصص في بلد ما على مستوى الأنشطة أو الوظائف التجارية في القطاعات الصناعية، وليس على مستوى الصناعات أو المنتجات بأسرها. وقد أظهر تحليلٌ لأنماط التخصص أجري باستخدام منهجية من هذا القبيل أن الولايات المتحدة والدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي منذ وقت طويل قد تخصصت في أنشطة البحث والتطوير منذ عام ١٩٩٩ وأن الاقتصادات الناشئة باتت تتمتع بميزات نسبية في أنشطة الإنتاج والتجميع.

### التركيز على إضافة القيمة في الجنوب الأفريقي

٧- بحثت الجلسة الثانية إمكانات زيادة تطوير سلاسل القيمة الإقليمية في الجنوب الأفريقي كسبيل بديل لزيادة القيمة المضافة وتنويع الإنتاج. وتتمتع المنطقة بإمكانات تكامل واعدة وتوفر فرصاً سانحة في قطاعات مختلفة، مثل قطاع المعدات الإنتاجية لصناعة التعدين والتحويل الصناعي للمنتجات الزراعية وقطاع الطاقة المتجددة. لكن هذه الفرص ليست مستغلة بالقدر الكافي في الوقت الراهن. ويتعاون الأونكتاد على نحو وثيق مع بعض بلدان المنطقة في تنفيذ مشروع يهدف إلى تشجيع تطوير سلاسل القيمة الإقليمية وتعزيز الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إطار خطة عمل صناعية إقليمية.

٨- وتناول المحاورون الاتجاهات الإقليمية الأخيرة وسلّطوا الضوء على التحولات التي شهدتها المنطقة والتي تتمثل في ابتعاد التدفقات التجارية عن الأسواق التقليدية وتزايد أهمية الصين كوجهة تجارية. وأشاروا إلى أن تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي والتوسع العمراني القوي في بلدان الجنوب الأفريقي يعززان النمو السريع الذي تشهده أسواق السلع والخدمات فيها. ويفتح النمو المتواصل الذي تشهده أسواق المنطقة أفقاً جديدة للتجارة فيما بين بلدانها ويعزز سلاسل القيمة الإقليمية ويسهم في زيادة صادرات المنتجات المصنعة. غير أن المحاورين أكدوا أن هذه الفرص لن تتبلور بالكامل ما لم تدعمها تدابير سياساتية ملائمة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٩- وشدد المحاور الأول على أهمية السياسة الصناعية في هذا السياق. فمن خلال رفع مستويات الاستثمار الثابت في قطاع الصناعة التحويلية، وزيادة تطوير المنتج المصدر، وتسريع وتيرة التغيير التكنولوجي، يمكن للسياسة الصناعية أن تؤدي إلى زيادة صادرات الصناعات التحويلية ومعدلات النمو الصناعي. ففي تسعينات القرن الماضي، حاول صانعو السياسات في جنوب أفريقيا أن يحققوا مصالحاً وأهدافاً مختلفة في آن واحد. ونتيجة لذلك، لم يتجاوز نطاق التنمية الصناعية قطاعي التعدين والصناعة الثقيلة. وبدلاً من ذلك، تسارعت وتيرة تغلغل الواردات في البلد وتباطأت وتيرة نمو صادراته وتنوعها وارتفعت مستويات البطالة فيه.

وفي عام ٢٠٠٧، وضع صانعو السياسات إطاراً أولياً للسياسة الصناعية الوطنية حددوا فيه بوضوح معالم هذه السياسة. وتناول هذا الإطار مسائل تتعلق بالتنوع وإضافة القيمة والعمالة والإدماج الاقتصادي والتكامل الإقليمي، كما تضمن أدوات سياساتية شتى بدءاً من التمويل الصناعي وانتهاءً بالمشتريات الحكومية، وركز على ثلاثة قطاعات رئيسية، هي صناعة السيارات وصناعة الآلات وصناعة الأغذية والمشروبات. وأخيراً، استهدف هذا الإطار تعزيز التكامل الإقليمي المنتج مع التركيز على سلاسل القيمة الإقليمية المكتملة.

١٠- وبالإضافة إلى ذلك، أشار المحاور إلى أن استهداف سلاسل القيمة الإقليمية في الجنوب الأفريقي يمثل استراتيجية إنمائية فعالة لعدة أسباب. فمن المتوقع أن يرتفع عدد سكان المنطقة، البالغ ٤٧٠ مليون شخص حالياً، بأكثر من ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وأن يرتفع مستوى الاستهلاك الحقيقي للأسر المعيشية بنسبة ٣,٥ سنوياً. وفضلاً عن ذلك، لا تفرض أسواق المنطقة معايير صارمة ولا كثيرة فيما يتعلق بالعلامات التجارية وأساليب التسويق. وتضم المنطقة شبكات توزيع قائمة ويلاحظ أن الحصول على المعلومات فيها أسير. وأبرمت بلدان المنطقة اتفاقات استثمار وتجارة حرة. غير أن التكامل الاقتصادي ما زال هدفاً بعيد المنال، ولا تزال إمكانية تحقيق مزيد من التكامل تثير مخاوف تعزى إلى تنفيذ سياسات وطنية لا تدعم خطة التكامل الإقليمي، وإلى تزايد أهمية الحواجز غير الجمركية، وتباين أداء البلدان. فجنوب أفريقيا، مثلاً، تحقق نجاحاً أكبر في مجال التصدير مقارنة بشركائها التجاريين الإقليميين الآخرين، ولا سيما في تصدير المنتجات غير المعدنية.

١١- وعلى وجه التحديد، يرتبط أحد تلك المخاوف المتصلة بهيمنة جنوب أفريقيا على اقتصاد المنطقة بتغلغل سلاسل المحلات التجارية الكبرى الرائدة في البلد تغلغلاً متزايداً في أسواق المنطقة. وأشار المحاور الثاني إلى أن سلاسل المحلات التجارية الكبرى في جنوب أفريقيا استفادت من ميزة كونها أول من بادر بدخول سوق المنطقة وأنها أصبحت بمثابة قنوات لدخول المنتجات من جنوب أفريقيا. ويشكل تزايد منافسة صادرات جنوب أفريقيا وهيمنة محلاتها التجارية الكبرى على أسواق المنطقة تحدياً بالنسبة للموردين المحليين في بلدان الجنوب الأفريقي الأخرى. ولإعادة هذا الوضع إلى توازنه، لا بد من أن يصمم صانعو السياسات تدابير تشمل مبادرات ترمي إلى تنمية قدرات الموردين ووضع مدونة قواعد سلوك إقليمية للمحلات التجارية الكبرى.

١٢- وبالإضافة إلى ذلك، أشار المحاور إلى أن جنوب أفريقيا استفادت من هيمنتها المتزايدة على صادرات المعدات الإنتاجية المستخدمة في صناعة التعدين، الأمر الذي يدل على مكانتها كمركز إقليمي يتمتع بقدرات قوية. وتعد بعض بلدان المنطقة، مثل موزامبيق وزامبيا، من بين أسواق المقصد الرئيسية لصادرات جنوب أفريقيا. غير أن مستويات التنمية متفاوتة في البلدان الأخرى في المنطقة، ولا بد من أن يتخذ صانعو السياسات في تلك البلدان التدابير اللازمة لتيسير تبادل المعارف ووضع نهج منسق لتعزيز قدرات بلدانهم وأن يسعوا إلى رسم سياسات داعمة للمحتوى المحلي وإلى إقامة روابط مع أنشطة المراحل الأولية لمجال التعدين للاستفادة من إمكانات الصناعة الاستخراجية في بلدانهم، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى مضاعفة مردود هذا القطاع وإلى انتقال أثره المضاعف إلى القطاعات الأخرى.

١٣- وأشارت الأمانة إلى أن التحديات التي تواجه منطقة الجنوب الأفريقي لا تقتصر على محدودية التنمية وتفاوتها فيها. فقد أدى الاقتصاد الرقمي الناشئ، الذي يعتمد على الهياكل الأساسية الرقمية، إلى ظهور تحديات أخرى تشمل إمكانية الوصول إلى الإنترنت، والحصول على التعليم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واكتساب المهارات الرقمية، والحوسبة

السحابية، والهياكل الأساسية للبيانات، وتحليل البيانات، والطباعة الثلاثية الأبعاد، وعلم التحكم الآلي، والتجارة الإلكترونية. وتعد الهياكل الأساسية الرقمية من المقومات الأساسية للاقتصاد الرقمي، لأنها تمكّن من تحويل البيانات الضخمة إلى معلومات ومعارف، الأمر الذي يمكن بدوره من توليد القيمة التي تستند إليها تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، التي تؤدي بدورها إلى إنتاج منتجات وتقديم خدمات أكثر فعالية وأقل تكلفة. ويمكن أن تؤدي رقمنة سلاسل القيمة العالمية والإقليمية إلى تقليل عدد الشركات الرائدة وإلى تغيير طبيعة الإنتاج من خلال الانتقال من نموذج الإنتاج بالجملة إلى نموذج الإنتاج المحلي الأضيق نطاقاً باستخدام وحدات إنتاج أصغر حجماً تتيح تكييف المنتجات بما يلائم احتياجات كل فرد. وبالإضافة إلى ذلك، ستصبح سلاسل القيمة العالمية المرقمة أقصر وسيصبح الإنتاج أقرب إلى المستهلك. وأخيراً، يتوقع أن تنتقل سلاسل القيمة العالمية المرقمة إلى البلدان التي تتمتع بمهارات رقمية أكبر.

١٤- وفي رد على استفسار عما إذا كانت سلاسل القيمة العالمية ستظل سبيلاً من سبل تحقيق التنمية المستدامة ووسيلة من وسائل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، في ضوء الاتجاهات الأخيرة السائدة والمتمثلة في إعادة المصانع إلى بلدانها الأصلية، شدد المحاورون على ضرورة أن تعزز البلدان النامية خبراتها التقنية في مجال الرقمنة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وأن تتفاوض في الوقت ذاته على القضايا البالغة الأهمية، مثل تقاسم الترميز الأساسي والتدفق الحر للبيانات. ورداً على استفسار عما إذا كانت هناك قطاعات أخرى، بخلاف قطاع الصناعات التحويلية، تنطوي على سمات إيجابية من قبيل نمو الإنتاجية والروابط بين قطاعات الإنتاج، وعن مدى المبالغة في وصف الدور الهدام للرقمنة، أكد المتكلمون أن التغيير يحدث بسرعة وأنه ينبغي للبلدان أن تكون مستعدة له، واستدركوا قائلين إنه يمكن اعتبار هذه العملية بمثابة هدم بناء من شأنه أن يتيح فرصاً سانحة لهذه البلدان. وأخيراً، رداً على استفسار عما إذا كان يمكن اعتبار قطاع الزراعة من القطاعات التي يمكن أن تولّد نمواً عالياً في الإنتاجية وعن مدى احتمال أن يؤدي تراجع التصنيع إلى احتضار قطاع الصناعات التحويلية، أشار المشاركون إلى أن تراجع التصنيع يعد مشكلة إذا حدث قبل الأوان، وأن تعويض فقد نمو الإنتاجية سيسغرق وقتاً أطول بكثير مما كان يستغرقه في الماضي ما لم يوجد قطاع آخر يمكنه أن يكون بديلاً لقطاع الصناعات التحويلية في دفع عجلة نمو الإنتاجية. ومع ذلك، فمن المهم التحلي بالمرونة والنظر في الدور الذي يمكن أن تؤديه القطاعات الأخرى، مثل قطاع الزراعة، في زيادة العائدات والقيمة المضافة.

### استخدام السياسة الصناعية لدعم النمو الشامل

١٥- ركزت الجلسة الختامية على استخدام السياسة الصناعية لدعم النمو الشامل للجميع. وسلط الخبراء الضوء على الديناميات الصناعية والتجارية الناشئة، إلى جانب التحديات التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة، وتناولوا السبل الكفيلة بتسخير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

١٦- وناقش المحاور الأول آثار الرقمنة ونظم التصنيع المتقدمة في سلاسل القيمة العالمية، مشدداً على أن مجرد الارتباط بسلاسل القيمة العالمية قد لا يكون كافياً. فثمة حاجة إلى إقامة روابط بين مختلف أصحاب المصلحة وإلى بناء القدرات في مجال الأعمال الحرة، وكذلك إلى سن قوانين مناسبة للحد من تركّز النشاط الاقتصادي في مختلف الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، أكد المحاور أن الرقمنة تعيد تعريف مفهوم تنظيم الإنتاج داخل الشركات وفيما بينها وتؤثر على

مصادر العائدات الربعية. فالعلوم والتكنولوجيا والتحديات العالمية والتطلعات والقيم الجديدة هي العوامل الدافعة للتغيير في هذا المجال، وهناك حاجة متزايدة إلى صوغ رؤى استراتيجية واتخاذ إجراءات سياسية تستبق هذا التغيير وإلى وضع سياسات تجعل التنمية أكثر شمولاً واستدامة. وينبغي إقامة شراكات جديدة لإحداث التغيير المؤدي إلى التحول، كما ينبغي للدول أن تضطلع بدور فعال وأن تتعاون مع القطاع الخاص.

١٧- وأكد المحاور الثاني أن التكنولوجيات الجديدة تتيح للبلدان النامية والمتأخرة عن الركب فرصة تحقيق قفزات نوعية للحاق بركب التنمية، غير أن البلدان التي تعمل على بناء القدرات اللازمة هي وحدها القادرة على الاستفادة من هذه التكنولوجيات. ويمكن استخلاص دروس من مقارنة تجارب بلدان منطقة أمريكا الجنوبية بتجارب بلدان منطقة جنوب شرق آسيا. فعلى سبيل المثال، نوعت بلدان منطقة جنوب شرق آسيا اقتصاداتها من خلال الاعتماد على الروبوتات اعتماداً أكبر في قطاعين صناعيين وتمكنت من ضمان استمرارية فرص العمل المنتجة بشكل أفضل. أما بلدان أمريكا الجنوبية، فلا تعتمد على الروبوتات إلا في قطاع صناعي واحد، ولذلك، لم تُنح لها فرص لتنويع اقتصاداتها. وعلى وجه الخصوص، يتضح من مقارنة لكثافة الاعتماد على الروبوتات في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤ أن جمهورية كوريا وسنغافورة، مثلاً، وهما بلدان يعتمدان على استخدام أكثر كثافة للروبوتات، تجنيان مكاسب فورية مما يتاح من فرص، بينما لا تتمتع بلدان أمريكا الجنوبية بهذه القدرة بعد. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من وضع سياسات صناعية وسياسات ابتكار وتدريب وتعليم، إلى جانب سياسات لتحديد الأجور وتوزيع الدخل، من أجل تقاسم المكاسب المتأتية من تحسين الإنتاجية وزيادة الطلب على المنتجات الجديدة. ومن المجالات التي تبشر بفرص جديدة مجال الذكاء الاصطناعي، فيما يتصل بجمع البيانات الضخمة، والخوارزميات، وتكنولوجيات الاستشعار المتقدمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد. ويمكن تسخير التكنولوجيا الحديثة لتعزيز قدرات الصناعات الحرفية في البلدان النامية.

١٨- وتناول المحاور الثالث تجارب بعض الاقتصادات الأفريقية لاستخلاص الدروس المستفادة منها فيما يتعلق بتأثير سلاسل القيمة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية. وشدد على أهمية الارتقاء بنوعية النشاط الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية، مشيراً إلى أن إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى يتطلب الارتقاء بوسائل الإنتاج وعملياته وقطاعاته من خلال تحسين المهارات والخبرات الفنية وتعزيز رأس المال والتكنولوجيا والعمليات. وأشار إلى أن البحوث التي أجريت على مستوى الشركات في ٢٠ بلداً أفريقياً أثبتت أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى الارتقاء بمستوى الإنتاج وأن الدعم الحكومي كان له دور حاسم في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي إلى مكاسب على صعيد الإنتاجية والتكنولوجيا بفضل سلاسل القيمة العالمية وإلى رفع مستويات المنافسة المحلية وأن يسهم بذلك في زيادة كفاءة الشركات المحلية. ومع ذلك، فمن المهم أيضاً مراعاة الخصائص التي تتميز بها الشركات الأجنبية، من حيث استراتيجيات الملكية والتنظيم والإمداد، وما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يسعى إلى تحقيق الربح في السوق أم إلى تحقيق الكفاءة. وبعد سد الثغرات التكنولوجية وتعزيز القدرات الاستيعابية من المجالات التي لا بد من أن تركز عليها الشركات المحلية. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الجيد، بسبل منها التعاون مع الشركات الأجنبية في إقامة مناطق صناعية حرة أو مناطق اقتصادية خاصة وإقامة شراكات بين الشركات المحلية والأجنبية وربطها بالأسواق المحلية.



١٩ - وتناولت الأمانة الدور الذي تؤديه السياسة الصناعية في ظل تسارع وتيرة الأتمتة واستخدام الروبوتات، وقدمت وصفاً لطبيعة الروبوتات الصناعية والجيل الرابع من تطبيقات حوسبة الصناعة "Industry 4.0". فقد أتاح استخدام الروبوتات تسريع وتيرة الأتمتة بالاعتماد على البرمجيات الحاسوبية، غير أن هذا الأسلوب لا يدر بالضرورة ربحاً اقتصادياً. فلهذا السبب، تستخدم الروبوتات استخداماً محدوداً في قطاعات مثل صناعة المنسوجات والملابس تبادياً لفقدان العمالة المنخفضة الأجر. ومن شأن استخدام روبوتات أصغر حجماً، جنباً إلى جنب مع تكنولوجيا الطباعة الثلاثية الأبعاد، أن يتيح فرصاً جديدة للتصنيع في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، تُسهّم التكنولوجيات الرقمية في إعادة تشكيل عمليات الإنتاج ونماذج تنظيم العمل، فضلاً عن التدفقات التجارية، ومن المهم الحفاظ على حيز سياساتي في سياق قواعد التجارة المتعددة الأطراف.

٢٠ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أطلع أحد المندوبين الحضور على تجربة كوبا في مجال صنع السياسات المتعلقة بدخول سلاسل القيمة العالمية. وأشار مندوب آخر إلى أن معدل مشاركة قطاع الخدمات الرقمي في إكوادور أعلى نسبياً مما هو عليه في البلدان النامية الأخرى. وفي الختام، أشار أحد المحاورين إلى أن الاتحاد الدولي لعلم التحكم الآلي يظل مصدر البيانات الوحيد المتاح في هذا المجال، رغم بعض القيود.

### الخلاصة

٢١ - أوضحت المناقشات التي دارت في الدورة أن الاكتفاء بالسعي إلى زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا يفضي تلقائياً ولا مباشرةً إلى التصنيع لأن المهم في هذا الصدد هو نوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والمكانة التي يتبوؤها البلد في سلسلة توزيع المهام على الصعيد العالمي. وتتطلب زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وضع استراتيجيات لتعزيز جهود تنمية القدرات والإمكانات الإنتاجية اللازمة للارتقاء بالإنتاج، واستباق الفرص الجديدة. غير أنه لا يوجد نهج سياساتي أمثل واحد في ظل تغير مجريات الأمور باستمرار. وبدلاً من ذلك، ينبغي رسم السياسات باتباع نهج عملي ومنفتح لحوض التجارب الجديدة. لذا، من الأهمية بمكان الحفاظ على هامش للسياسة العامة وتعزيز أحكام اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة التي تنص على معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية. وشدد الرئيس على عدد من التوصيات في مجال السياسة العامة، منها ضرورة تطوير القدرات والإمكانات الإنتاجية، مشيراً إلى ضرورة أن تستبق السياسات العامة التغيرات والفرص الجديدة، وأن تسعى إلى إقامة الروابط، وأن تكون قابلة للتطبيق من الناحية الهيكلية ومجدية من الناحية السياسية، وإلى ضرورة تعزيز التكامل الإقليمي والتكامل فيما بين بلدان الجنوب.

٢٢ - وفي هذا السياق، يمكن للأونكتاد أن يساعد الحكومات في وضع استراتيجيات السياسات الصناعية وتنفيذها وفي مواصلة تنفيذ مبادرات على غرار مبادرة استعراض سياسات التحول الإنتاجي، المنفذة بالتعاون مع مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفي توسيع نطاق تلك المبادرات، كما يمكنه أن يكون محفزاً لتبادل الخبرات فيما بين الحكومات بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستراتيجيات المتبعة وتوسيع نطاق الترتيبات الإقليمية وأشكال التعاون الاقتصادي القائمة في بلدان الجنوب.

## ثانياً- المسائل التنظيمية

### ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٣- انتخب "اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة وتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين"، في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، السيد لويس - ألبرتو فارغاس روخاس (نيكاراغوا) رئيساً والسيدة ثيمبيكيلى ملانجيني (جنوب أفريقيا) نائبة للرئيس ومقررة.

### باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٤- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.8/1). وفيما يلي جدول الأعمال:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب؛
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل؛
- ٣- تسخير شبكات الإنتاج الدولية من أجل تعزيز النمو الشامل للجميع والقدرات الإنتاجية المحلية؛
- ٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

### جيم- نتائج الدورة

٢٥- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، على أن يتولى الرئيس تلخيص المناقشات.

### دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٦- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، لنائبة الرئيس - المقررة بأن تضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الجلسة.

## الحضور\*

- ١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
- |                  |                                 |
|------------------|---------------------------------|
| إثيوبيا          | جزر البهاما                     |
| الأرجنتين        | جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية |
| الأردن           | جنوب أفريقيا                    |
| إسبانيا          | شيلي                            |
| إكوادور          | الفلبين                         |
| ألمانيا          | المغرب                          |
| أوغندا           | المكسيك                         |
| تركيا            | المملكة العربية السعودية        |
| ترينيداد وتوباغو | النمسا                          |
| تشيكيا           | نيبال                           |
| تونس             | نيجيريا                         |
| الجزائر          | نيكاراغوا                       |
- ٢- وحضر الدورة ممثلو الدولة المراقبة غير العضو التالية:  
دولة فلسطين
- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:  
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي  
منظمة التعاون الإسلامي  
مركز الجنوب
- ٤- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:  
اللجنة الاقتصادية لأوروبا  
مركز التجارة الدولية
- ٥- وكانت الوكالة المتخصصة التالية ممثلة في الدورة:  
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- ٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:  
من الفئة العامة  
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة

\* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/MEM.8/INF.1.